

لفظ الحقيقة كالأمر بمعنى الفعل مجازاً. يجمع على أمور بخلافه بمعنى القول حقيقة  
فانه يجمع على أوامر وبالتزام تقييده أي تقييد اللفظ الدال عليه كجناح الذل  
وزال حرب بخلاف الحقيقة كعين ممد وبوقف على المعنى الآخر نحو ومكروا  
ومكروا وباطلاقه على المتخيل نحو وأسأل القرية. (قاعدة) المجاز  
والقول خلاف الأصل فالحقيقة مقدم عليها وهما مقدمتان على الاشتراك  
وانما يعدل إلى المجاز ونقل الحقيقة على ذلك كالتفقيص اسم للدينية  
أو بشاعتها كالمزاة يعدل إلى الفاضل أو جبرها للمتكلم والمخاطب  
أو بدخلة نحو زيد أسد فانه ابلغ من شجاع أو شهيد وقا حفاً للولد  
عن غير الزاطين المجاهل بالمجاز وقائمة القافية أو الوزن أو السجع  
(قاعدة) المجاز والاستعارة مترادفان في هذا الفن وان كانت أحدهما  
منه في مطلع أهل البيان لأنها عندهم مجاز عدلته المشابهة ثم ان عدلته  
المجازية خمسة وعشرون. السببية نحو عبت غنماً أي بنا تاسبعا عنه  
والسببية نحو شربت الأثر حتى ضل عقلي أي الحمرة واطلاق اسم الكل  
على البعض نحو يحملون أصابعهم في آذانهم أي أنا ملهم والعلس  
نحو فخرير رتبة والملازمة نحو نظقت الحال على وجه وعلسها نحو  
قوم إذا هاربوا منه وأما زهر دون النساء ولو باتت بأطراف أي عتزلوهن  
واطمدق المظلمة والارادة المقيده نحو أو لدمت النساء أي وطنتوهن أو العكس  
نحو أبيت مشفر بعد إذ الشفر شفة البصر التدلنية. واطمدق العام والارادة  
الخاص نحو الذين قال لهم لا من أي نعم بسمود الأشجعي وعكس نحو

ولا نقل لهما أن إذ المراد مطلق الأذى، واطمدق الحال على المحل نحو فني رحمة الله  
أي اللبنة وعكس نحو العلفي مكة أي أهلها، وهدف الضان واقامة المضاف إليه  
مقام نحو وأسأل القرية وعكس نحو أنا ابن جده أي ابن رجل جده الأمر  
وجبرها، وتسمية الشيء باسم مجاوره نحو أسأل الوادي أي ماؤه والأول نحواني  
أرني أعصر خيراً أي عنبا يؤول إلى كونه خمرًا، وتسمية باسم ما كان عليه  
نحو وأنا نوا البتامي أموالهم، والالنية نحو ضربت حصا أي بعضا، والبدنية نحو  
فمدته أكل الدم أي الدية، واطمدق العرف بالدم والارادة واحد منكر نحو خلوا  
الباب في قول والثمرة في الالنية للعموم نحو علمت نفس أي كل نفس على قول  
والضدية نحو فبشرهم بمذاب لهم أي أنذهم، والوزن نحو واختار موسى قوم أي من  
قوم، والزيادة نحو ليس كمثل شيء. والنوع الخامس والعشرون المشابهة كاطمدق  
الأسد على زيد بمدقة الشجاعة والصحيح أنه يشترط سماع نوع المعدد من شخص  
ثم اعتبار ذي المعدد. على ما صح من جهة أصل تقدم.  
(قاعدة) ويتعلق بالحقيقة والمجاز كلمات المعاني ومنها الحروف لأنها  
تجزي فيها الاستعارة التبعية كما تجزي في المشتقات والأفعال والبهجمات  
والإضافة وأسماء الأفعال على قول فمن الحروف (الوار) وهي نظيره  
المجموع لتقسيم ترتيبا ولا مقارنة ولا عكس ترتيب فان وجهه مضمون تلك  
المعاني فهو من القرائن الخارجية وأما في قول القائل لغير الموطر ثم ان دخلت  
الدرفان طالعها وطالوه وطالوه إنما نظيره واحدة عند أبي حنيفة وإنما  
عنه مما جيه لا باعتبار الواو بل لأن موجب هذا الكلام وهو ذكر الطلقات